Arab Iron and Steel Union

Economic Committee

تقرير اللجنة الاقتصادية الرابع

Fourth Economic Committee Report

May 2022

تقرير اللجنة الاقتصادية
الرابع

الدوحة - قطر

22 مايو 2022

حتةرا بجةتترت

1- نظرة عامة على منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا 3
2- منطقة دول مجلس التعاون الخليجي 5
السعودية 6
الامارات 7
الكويت 8
البحرين 9
قطر 10
3- منطقة دول شمال افريقيا 11
مصر 12
ليبيا 14
تونس 15
الجزائر 16
المغرب 17
4- منطقة دول شرق البحر المتوسط 18
الاردن 19
العراق 20
5- معدل النمو الاقتصادي في المنطقة العربية (جدول) 21
6- استهلاك الصلب في المنطقة العربية (جدول) 22
7- انتاج الصلب الخام في المنطقة العربية (جدول) 23

نظرة عامة على منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا

مع بدء تخفيف الإجراءات الاحترازية في الدول العربية التي صاحبت انتشار جائحة كورونا وعودة النشاط الاقتصادي بشكل تدريجي، بالتزامن مع تعافي أسعار النفط، رفع صندوق النقد الدولي في اخر تقاريره من توقعات معدل النمو في المنطقة العربية إلى 5.4% عام 2022 بالمقارنة بـ 4.3% عام 2021، وذلك بعد مرحلة الانكماش الاقتصادي التي بلغت 4.2% عام 2020.

المنطقة العربية

ورغم التعافي الاقتصادي خلال عام 2021 إلا أن مقدار النمو الاقتصادي في عام 2022 يظل مرهوناً بعدة عوامل منها معدل التلقيح ضد فيروس كورونا، فمن المتوقع أن تصل نسبة التلقيح في بعض الدول العربية ما بين 60 الى 70%. بنهاية عام 2022. هذا بالإضافة إلى تأثير تطورات أسعار النفط، حيث سيساهم ارتفاع أسعار النفط وتراجع قيود الانتاج المفروضة بموجب اتفاقية أوبك+ في دعم النشاط الاقتصادي في الدول المصدرة للنفط فيما سيمثل ارتفاع أسعار النفط عبئا على النمو في الدول المستوردة للنفط.

وبجانب ذلك فإن التوقعات باستمرار التراجع النسبي في قطاع السياحة خلال عام 2022 سيؤثر بدوره على دول المنطقة التي تعتمد على السياحة بشكل مؤثر مثل مصر والمغرب كما تظل التحديات في الدول الغير مستقرة سياسياً مثل اليمن وسوريا والعراق وليبيا وتونس ذات تأثير على النمو الاقتصادي للمنطقة ككل، كل هذه العوامل إضافة إلى تأثيرات الحرب الروسية الاوكرانية على اسعار الطاقة والمواد الخام وسلاسل الامداد والتوريد.

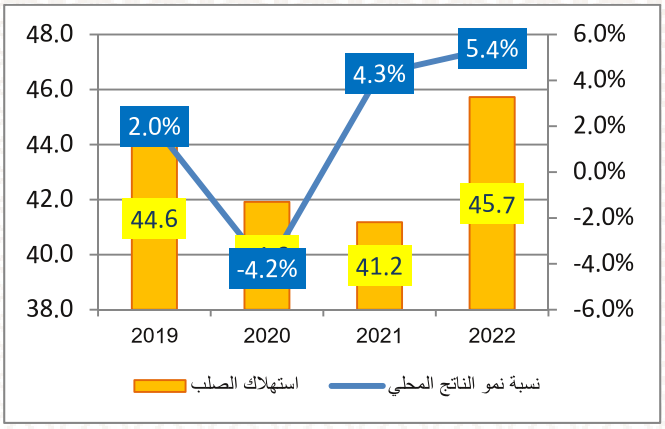

المرحلة الاولى قبل الحرب الروسية الاوكرانية

بدءا من النصف الثاني من عام 2021 بدأ العالم بفتح الأجواء وتخفيف الإجراءات الاحترازية واستئناف الأنشطة الاقتصادية بشكل واضح، وتخفيف معوقات التنقل ، وعادت الاوضاع الى ما قبل جائحة كورونا الى حد كبير، وقد ارتفع الطلب على منتجات الصلب المختلفة مما ادى لارتفاع الاسعار خلال تلك الفترة وهو ما ساعد الشركات على تعويض بعض الخسائر اثناء

الجائحة وحفز الشركات على تشغيل بعض الوحدات المتوقفة ووضح هذا في نتائج الاعمال للشركات العالمية والعربية حيث اعلنت العديد من الشركات عن أرباح خلال عام 2021، كما اصدرت منظمة الصلب العالمية في شهر أكتوبر توقعات متفائلة بنمو الطلب على الصلب بنسبة 4.5٪ في عام 2021 ليصل إلى 1,855.4 مليون طن بعد نمو متواضع بنسبة 0.1٪ في عام 2020. وتوقعت ان يشهد الطلب على الصلب زيادة أخرى بنسبة 2.2٪ في 2022 ليصل إلى 1,896.4 مليون طن، سرعان ما تم تخفيض نسبة النمو في أحدث تقاريرها في أبريل الماضي.

.

المرحلة الثانية بدء الحرب الروسية الاوكرانية حتى وقتنا الحالي

ما كاد العالم يتخطى جائحة كورونا حتى بدأت الحرب الروسية الأوكرانية تضاعف الضغوط التضخمية الناشئة عن اضطراب سلاسل الإمداد والتوريد، مع الارتفاع الحاد في تكاليف الشحن، وأسعار الطاقة والسلع والخدمات الاستراتيجية.

وشأن العديد من الأحداث التي تحدث في العالم تقع أول التأثيرات على سلاسل التوريدات العالمية حيث أدت الحرب الى إغلاق مصانع عديدة تعتمد على مواد اولية مصنعة في أوكرانيا أو روسيا ، وقد تأثرت العديد من الصناعات من تلك الحرب وكانت صناعة الحديد والصلب احدى هذه الصناعات حيث تنتج روسيا حوالي 76 مليون طن من الصلب الخام واوكرانيا تنتج حوالي 21.4 مليون طن بإجمالي الدولتين 97.4 مليون طن وهذا الرقم يعد في المركز الثالث بعد الصين 1,033 مليون والهند 118.1 مليون طن مما ادخل صناعة الحديد

العالم

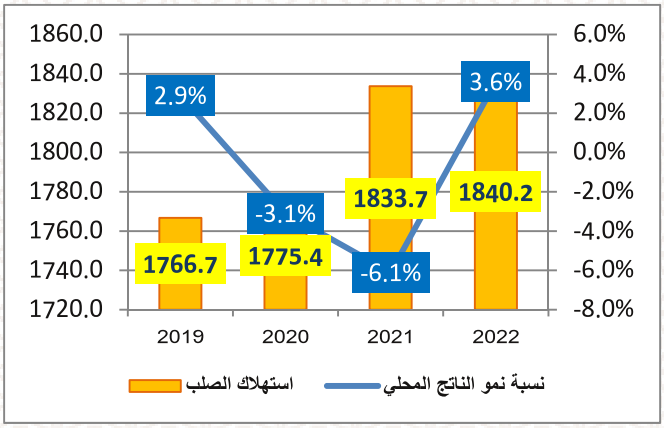

والصلب العالمية في نفق ضبابي وعدم التيقن في السيطرة على عواقب هذه الحرب في ظل حصار روسيا اقتصاديا بفرض عقوبات واسعة النطاق مع التوقف التام لمصانع الصلب الاوكرانية.

وقد خفضت منظمة الصلب العالمية من توقعاتها للطلب على الصلب عام 2022 من 1,896.4 مليون طن في شهر اكتوبر 2021 الى 1,840 مليون طن في شهر ابريل 2022 وبزيادة 0.4% فقط.

أما تأثير هذه الحرب على الدول العربية فقد تختلف من دولة إلى أخرى، حسب المعطيات التي أسفرت عنها الحرب على الصعيد العالمي والمؤشرات الاقتصادية المختلفة فنجد أن الدول العربية المصدرة للنفط قد استفادت ولو بصفة مؤقتة مع ارتفاع أسعار النفط ولكن على المدى المتوسط والبعيد سوف تعاني من ارتفاع اسعار منتجات الصلب والخدمات.

وعلى مستوى الدول العربية غير النفطية سيكون هناك تحديات كبيرة في المرحلة المقبلة، لاعتمادها على استيراد جزء كبير من احتياجاتها، سواء كان مواد اولية أو مواد بترولية وهذا يحمّلها أعباء التضخم في المرحلة المقبلة، وخاصة الدول التى تعتمد على روسيا واوكرانيا فى استيراد تلك المواد بالإضافة الى ارتفاع تكلفة المنتجات النهائية من الحديد بسبب ارتفاع اسعار الطاقة وارتفاع اسعار المواد الاولية من خردة او مربعات صلب (بيليت).

بصفة عامة على مستوى استهلاك الصلب للمنتجات النهائية في الدول العربية شهد عامي 2020 و 2021 تراجع في الاستهلاك حوالي -6.1% و -1.8% على التوالي على ان يرتفع بنسبة 11% عام 2022 ليصل الى 45.7 مليون طن.

منطقة دول مجلس التعاون الخليجي

دول مجلس التعاون الخليجي

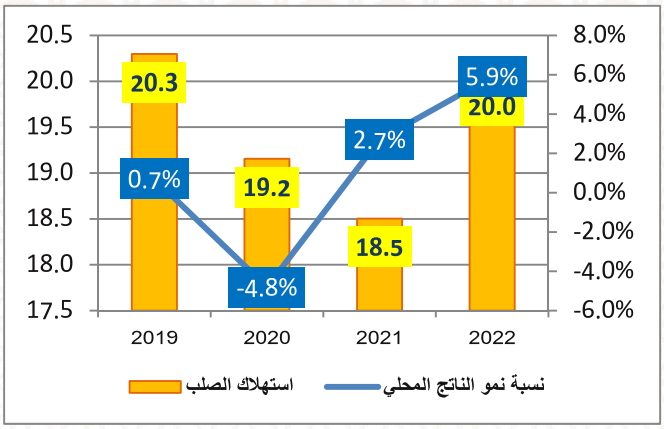

من المتوقع ان يسجل معدل النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي 5.9% عام 2022 بعدما شهد عام 2020 انكماشاً ملحوظاً وصل الى -4.8% ، فبعد ارتفاع اسعار النفط بداية من النصف الثاني من عام 2021 ووصوله الى ارقام قياسية بعد اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية حيث استفادت دول مجلس التعاون الخليجي بعوائد مالية كبيرة وسوف تكون فرصة مناسبة لدعم واستكمال مشروعات التنمية في تلك الدول بالإضافة الى ارتفاع الطلب على منتجات الصلب الذي يتناسب طرديا مع تنفيذ المشروعات التنموية والبنية الاساسية مما رفع توقعات نمو استهلاك الصلب عام 2022 بنسبة 8% ليصل الى 20.0 مليون طن.

اما على مستوى الانتاج فمن المتوقع ان يرتفع الانتاج بنسبة 1% فقط من 16.0 مليون عام 2021 الى 16.3 مليون 2022.

.

السعودية

استهل الاقتصاد السعودي عام 2022 بحالة من التفاؤل رغم تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، وتتوقع المملكة نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022 بنسبة 7.6 %، مدفوعاً بنمو ناتج القطاع النفطي، حيث سيتم رفع حصة المملكة من الإنتاج النفطي ابتداءً من مايو 2022 حسب اتفاقية أوبك+، وأيضاً تعافي الطلب العالمي، وتحسن سلاسل الإمداد العالمية.

حيث نما الناتج المحلي الإجمالي للسعودية بنسبة 6.8% في الربع الرابع من عام 2021، ليصل النمو الإجمالي العام الماضي إلى 3.2% مدفوعا بزيادة 10.8% في الأنشطة النفطية وزيادة 5 % في الأنشطة غير النفطية، وارتفاع الخدمات الحكومية بنسبة 2.4٪.

كما يتوقع استمرار النمو الإيجابي للناتج المحلي على المدى المتوسط، مدفوعاً بنمو القطاع غير النفطي، في ظل العديد من العوامل التي من شأنها دعم معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي منها استمرار التقدم في تنفيذ برامج ومشاريع تحقيق رؤية 2030، والتنفيذ التدريجي للإصلاحات الهيكلية المرتبطة بها، بالإضافة إلى العودة التدريجية لبعض الأنشطة الرئيسة إلى معدلاتها قبل الجائحة.

يعد النمو المتوقع في 2022 هو ثاني أعلى نمو للاقتصاد السعودي خلال 18 عاماً، ، ومن المقدر أن يتم تحقيق فوائض في الموازنة العامة عام 2022، بنحو 90 مليار ريال (أي ما نسبته 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، وسيتم توجيه تلك الفوائض المتحققة في الميزانية لتعزيز الاحتياطات الحكومية، ودعم الصناديق التنموية وصندوق الاستثمارات العامة، كما سيتم النظر في إمكانية التعجيل في تنفيذ بعض البرامج والمشاريع الاستراتيجية ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي.

حيث يتوقّع أن يبلغ إجمالي النفقات نحو 955 مليار ريال

السعودية

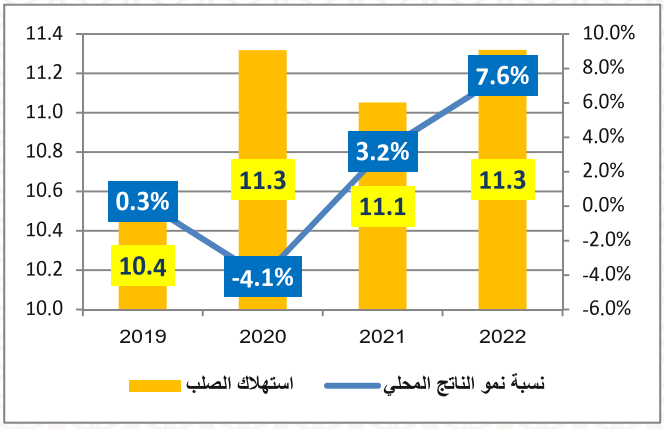

خلال عام 2022، مع استمرار العمل على تعزيز كفاءة الإنفاق، والمحافظة على الاستدامة المالية، وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والمالية، وجذب المزيد من الفرص الاستثمارية.

اما على مستوى استهلاك الصلب فمن المتوقع ان ينمو الاستهلاك بمعدل يبلغ 2% ليصل إلى 11.3 مليون طن نتيجة الاستراتيجية التي تتبعها المملكة في تنفيذ المشروعات الحكومية الضخمة دون الاعتماد على المتغيرات التى تؤثر على قطاع الاهالي الذي يشغل نسبة ضئيلة في استهلاك الصلب في المملكة.

الامارات

أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي تعافي الاقتصاد الاماراتي خلال عام 2021 حيث بلغ 2.3% بعد تراجع بلغ 6.1% عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا من تقلص حرية التنقل المحلية والاقليمية والعالمية وتراجع اسعار النفط مما دفع البلاد الى تنويع مصادر الدخل غير النفطي وتقليص الاعتماد على الاقتصاد النفطي وتعزيز الصناعات الوطنية غير النفطية.

كما كان للربع الرابع من عام 2021 دور كبير في ارتفاع نسبة نمو الناتج المحلي السنوي بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2020، حيث بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الرابع 8.3%، ونسبة نمو الناتج غير النفطي بنسبة 6.2% عن نظيرتها من نفس الفترة في عام 2020.

حيث حقق قطاع الصناعات التحويلية نمواً كبيراً بلغ 7.5% عن عام 2020 وبنسبة 10.1% عن عام 2019 مما يثبت نجاح الخطط الاستراتيجية التي انتهجتها حكومة دولة الإمارات لتطوير القطاع الصناعي وتحفيز الصناعة الوطنية.

وقد ساهمت الأنشطة العقارية في دعم الاقتصاد الوطني، حيث حققت في عام 2021 نمواً قدره 5.7% بالأسعار الثابتة بالمقارنة مع عام 2020 وبنسبة 8.6% عن عام 2019، لتؤكد تعافي القطاع وتجاوزه أرقام نمو ما قبل الجائحة، كما انضمت أنشطة القطاع المالي والتأميني إلى قائمة النمو المضطرد حيث حققت نمواً بلغ 3.7% في العام 2021.

وتشير التوقعات بتحقيق نمو اقتصادي يبلغ 6.2% في عام 2022، حيث تحقق القطاعات الغير نفطية نمواً اقتصادياًيبلغ 4.4%، بينما ينمو القطاع النفطي بنسبة 11.4% في ظل عودة الإنتاج النفطي إلى مستويات ما قبل جائحة كورونا في ضوء اتفاق أوبك بلس.

الامارات

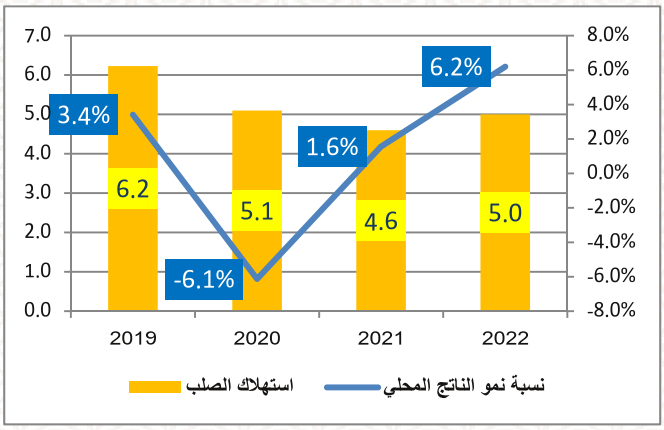

وبالرغم من تعافي الاقتصاد الاماراتي في 2021 بنسبة 1.6% تراجع استهلاك الصلب بنسبة بلغت -9.8% مقارنة بعام 2020 ولكن مع ارتفاع اسعار النفط وعودة وتيرة تنفيذ المشروعات العقارية والبنية التحية من المتوقع ان يرتفع معدل نمو استهلاك الصلب بنسبة 8.7% ليصل الى 5.0 مليون طن عام 2022 ولكن دون ان يصل الى مستويات ما قبل جائحة كورونا.

اما على مستوى الانتاج فقد شهد انتاج الصلب الخام تحسن بنسبة 10% ليصل الى 3 مليون طن عام 2021 ومن المتوقع ان يعود الى معدله الطبيعي عام 2022 ليصل الى 3.2 مليون طن.

الكويت

بدأ الاقتصاد الكويتي في التحسن التدريجي خلال عام 2021 بعد الانكماش الناجم عن الجائحة في العام الماضي، اذ ساهم الاستهلاك الخاص والحكومي، بالاضافة إلى ارتفاع أسعار النفط في تعزيز وتيرة الانتعاش الاقتصادي والاستدامة المالية ، في حين حققت الموازنة العامة للسنة المالية 2020-2021 عجزاً للعام السادس على التوالي.

وتحسنت أفاق النمو الاقتصادي في ظل رفع معظم القيود الصحية، وساهم الطلب المكبوت في تعزيز الانفاق الاستهلاكي الذي بلغت نسبة نموه 20%. كما تسارعت وتيرة العمل في المشروعات نتيجة مشاركة القطاع الخاص في التنمية ليسجل القطاع الغير نفطي نسبة نمو تقارب 0.4% وهناك تعافي في القطاع النفطي بما يتماشى مع توجهات منظمة الاوبك لتخفيف تخفيضات الانتاج وبدء التشغيل الكامل لمشروع الوقود البيئي.

وقد أعلنت الحكومة الكويتية عن ميزانية توسعية للسنة المالية 2021-2022 تضمنت ارتفاع النفقات بنسبة 7 % والايرادات بنسبة 45% على أساس سنوي، مع التوجه لضبط الانفاق وزيادة العائدات النفطية وتقليص نسب التضخم.

ومن المتوقع مزيدا من الانتعاش في عام 2022 مع تسارع وتيرة إسناد المشروعات في الربع الاخير من عام 2021، إذ ارتفعت القيمة الاجمالية للمشروعات المسندة في الربع الأخير من العام إلى 556 مليون دينار كويتي ، ليصل إجمالي قيمة المشروعات المسندة في عام 2021 إلى 5.1 مليار دينار كويتي ، بنسبة نمو قدرها 13% مقارنة بعام 2020 منها 50% في قطاع التشييد والبناء من إجمالي المشروعات ومن المتوقع ان يصل معدل النمو الاقتصادي للكويت 8.2% نتيجة الزيادة المطردة في انتاج النفط ، والذى تزامن مع الارتفاع الملحوظ في الاسعار.

الكويت

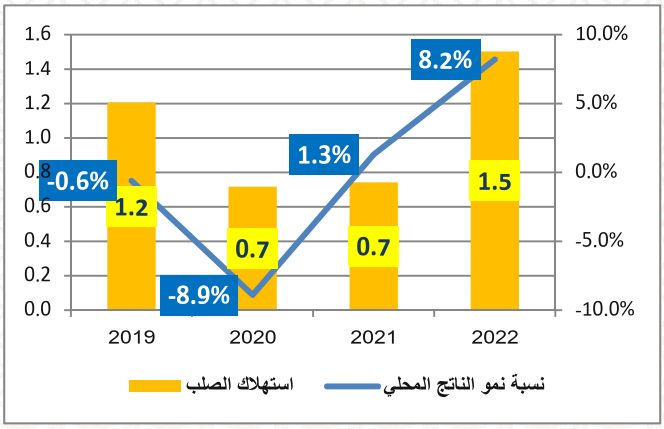

وعلى مستوى الصلب، فمع تراجع اسعار النفط في عام 2020 وإنكماش النمو الاقتصادي بنسبة 8.9% عام 2020 في ظل عجز الموازنة وبدء التعافي التدريجي عام 2021 بلغ استهلاك الصلب 718 ألف طن عام 2020 و 743 ألف طن عام 2021 ومع التعافي الاقتصادي المتوقع عام 2022 وارتفاع أسعار النفط وتحسن الوضع الصحي من المتوقع ان يعاود الطلب على الصلب الارتفاع بقوة في عام 2022 ليصل إلى 1.5 مليون طن. اما على مستوى الانتاج فقد تراجع الانتاج عام 2020 الى النصف تقريبا من 900 ألف طن الى 480 ألف ومن المتوقع مع تحسن الطلب واستقرار الاوضاع أن يرتفع الانتاج الى 1.2 مليون طن عام 2022.

البحرين

تشهد مملكة البحرين تطورات اقتصادية إيجابية، في إطار برامجها وسياستها حاليةلتنويع مصادر الدخل، وتشجيع الاستثمار والابتكار، وتوفير المزيد من فرص العمل أمام المواطنين، في ظل الرؤية التنموية للدولة .

وتعزيزًا لنجاحاتها في مواجهة جائحة فيروس كورونا بإطلاق وتنفيذ حزمة مالية واقتصادية بقيمة 12 مليار دولار أمريكي منذ مارس 2020 أسهمت في الحفاظ على القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررًا خلال فترة جائحة كورونا، حيث واصلت مملكة البحرين تنفيذ خطة متكاملة للتعافي الاقتصادي اعتبارًا من أكتوبر 2021، متضمنةً أولويات رئيسية لدعم التنمية الشاملة والمستدامة مما عاد بالاقتصاد البحريني الى معدل نمو 2.2% وهو نفس المعدل ما قبل جائحة كورونا .

وقد وضعت مملكة البحرين في مقدمة أولوياتها إيجاد فرص عمل واعدة في إطار البرنامج الوطني لتوظيف 20 ألف بحريني وتدريب 10 آلاف سنويًا حتى عام 2024، وتحديث التشريعات والإجراءات التجارية لاستقطاب استثمارات تتجاوز قيمتها 2.5 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2023، من خلال تطوير نظام سجلات للتراخيص التجارية وتراخيص البناء، وتعزيز الانفتاح الاقتصادي والتجاري في ظل ارتباطها باتفاقيات للتجارة الحرة مع دول اجنبية وعربية وإطلاق مشاريع تنموية وإستراتيجية كبرى بقيمة تفوق 30 مليار دولار، بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، تشمل تدشين خمس مدن جديدة لتوفير 40 ألف وحدة سكنية للمواطنين، ومتابعة تنفيذ مشروعات تطوير البنية التحتية كجسر الملك حمد للربط بين المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين بالإضافة الى مترو البحرين.

وكذلك مشروعات سياحية وفندقية وصناعية وتعليمية وصحية كالمركز الدولي للمعارض والمؤتمرات ومشروع المدينة الرياضية بالصخير، ومدينة الملك عبدالله الطبية، ومستشفى الملك حمد، ومنطقة الصناعات التحويلية للألمنيوم، وتحديث مصفاة بابكو لزيادة طاقتها الإنتاجية من 267 ألف برميل يوميًا إلى 380 ألفًا، وإنشاء منطقة تجارية مع الولايات المتحدة.
وتستهدف الخطة أيضًا نمو القطاعات الاقتصادية غير النفطية بنسبة 5% في عام 2022، بعد ارتفاع إسهاماتها من 58% عام 2002 إلى 81% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 33

البحرين

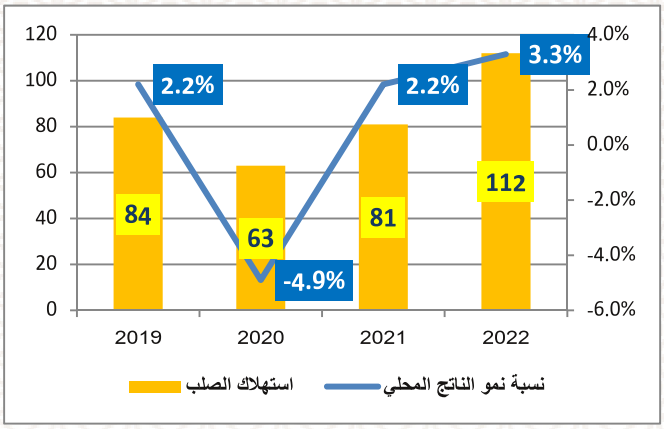

مليار دولار عام 2020، من خلال تنفيذ إستراتيجيات متقدمة لتطوير القطاع السياحي لاستقطاب 14.1 مليون سائح بحلول عام 2026، وتنمية الخدمات اللوجستية برفع الطاقة الاستيعابية لميناء خليفة بن سلمان إلى مليون حاوية، والشحن الجوي مليون طن متري، وأكثر من 70 وجهة جوية، ودعم التحول للثورة الصناعية الرابعة والذكاء الاصطناعي، وتنمية قطاع الخدمات المالية .

اما على مستوى استهلاك الصلب فقد تناسب طرديا مع معدل النمو الاقتصادي حيث تراجع استهلاك البحرين عام 2020 بنسبة 25% من 84 الف طن الى 63 الف طن ولكن مع عودة معدل النمو عام 2021 الى معدلاته الطبيعية وصل استهلاك الصلب 81 الف طن، في حين متوقع أن يصل استهلاك الصلب إلى 112 الف طن عام 2022 تزامنا مع تنفيذ الخطط التنموية التي تستهدفها الدولة.

قطر

نجح الاقتصاد القطري في الصمود في مواجهة التحديات عام 2021 نتيجة الاستراتيجيات الاقتصادية الاستباقية والنهج الاقتصادي المرن في إدارة الأزمة، والخطط الاستشرافية التي انتهجتها الدولة للمحافظة على استقرار الاقتصاد القطري وضمان استمرارية الأعمال واستكمال المشاريع الحيوية في قطاع البنية التحتية، وغيرها من القطاعات في مواجهة كافة التقلبات والتأثيرات التي خلفتها جائحة كورونا التي عصفت بالعديد من الاقتصادات العالمية المختلفة وتغيير سلبية الاقتصاد عام 2020 الى ايجابية عام 2021 بمعدل نمو بلغ 1.5%

وتشير التوقعات بارتفاع معدل النمو الاقتصادي لدولة قطر عام 2022 الى 3.4% مما يعكس الآثار الاقتصادية الناجمة عن استضافة قطر لكأس العالم 2022 والتعافي بعد الوباء للأنشطة الغير نفطية بمعدل نمو يتراوح بين 2.8% و5%. خاصة قطاع الصناعات التحويلية، والبناء والتشييد، والخدمات المتعلقة بالسياحة، فضلاً عن انتعاش تجارة الجملة والتجزئة، وأنشطة النقل.

اما على مستوى استهلاك الصلب فقد تراجع الاستهلاك عام 2021 بنسبة 3.6% نتيجة لعدم عودة قطاع البناء والتشييد الى كامل نشاطه قبل جائحة كورونا واستكمال معظم البنية التحتية لمنشئات كأس العالم . ولكن مع قرب استضافة كأس العالم 2022 من بداية العام تسارعت وتيرة استكمال ما تبقى من البينية التحية فى البلاد وزيادة نشاط قطاع البناء والتشييد الذي رفع

قطر

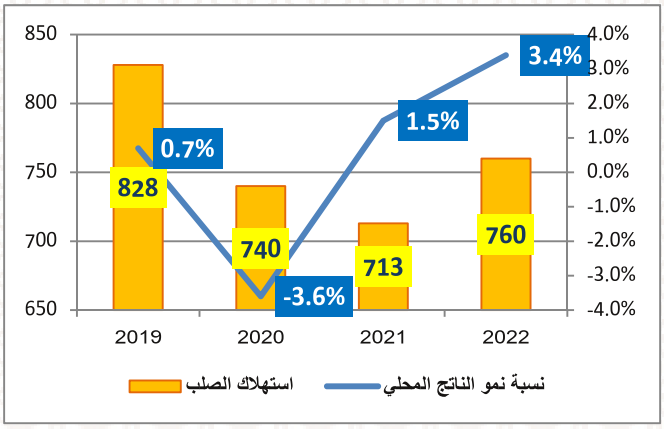

بمعدلات استهلاك الصلب من 713 الف طن الى 760 الف طن .

وعلى مستوى انتاج الصلب فمن المتوقع ان يرتفع انتاج الصلب فى قطر بنسبة 6% ليصل الى 1.060 مليون طن بعد استئناف تشغيل الوحدات الإنتاج المتوقفة عام 2021

منطقة دول شمال افريقيا

شهد عام 2021 نمو اقتصادي كبير بلغ معدله 11.8% بعد تسجيل انكماش معدله 1.4% عام 2020 وذلك بعد تخفيف الإجراءات الاحترازية و التعافي الكبير للاقتصاد الجزائري والمغربي نتيجة نمو القطاع الزراعي وارتفاع اسعار النفط بالنسبة للجزائر وليبيا وعودة النشاط التدريجي للسياحة في مصر بالإضافة الى المشروعات القومية التي تنفذها الدولة.

منطقة شمال أفريقيا

اما على مستوى استهلاك الصلب، فرغم النمو الاقتصادي في 2021 إلا أن عام 2021 شهد انكماش في استهلاك الصلب بنسبة -4.0% ليصبح الاستهلاك حوالي 17.0 مليون طن بالمقارنة بـ 17.8 مليون طن عام 2020، وذلك نتيجة الانخفاض الحاد في استهلاك الصلب في الجزائر خلال عام 2021 بسبب التأثير السلبي لانخفاض أسعار البترول خلال عام 2020 على موازنة عام 2021، بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي المتراجع في تونس وتأثيره على حجم المشروعات.

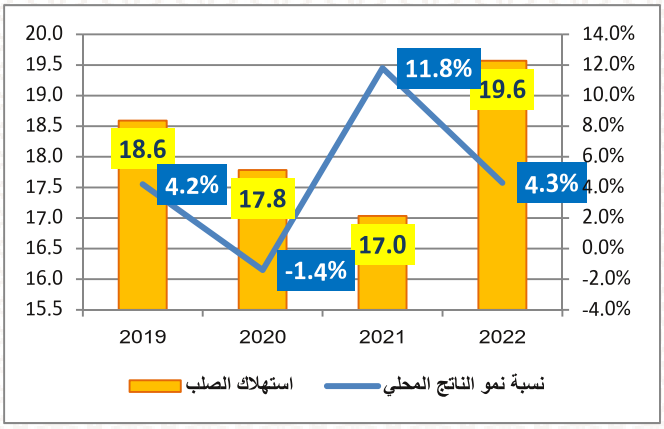

وعلى مستوى انتاج الصلب بعد الزيادة الكبيرة في عام 2021 التي وصلت 15.4 مليون طن وبنسبة زيادة 33% تدفعها مصر والجزائر فمن المتوقع ان يستقر الانتاج في 2022 عند 15.6 مليون طن بنسبة زيادة سنوية 1% فقط.

ورغم ذلك ونتيجة لتحسن الأوضاع الاقتصادية على أغلب دول المنطقة وارتفاع أسعار النفط فمن المتوقع أن يشهد عام 2022 معدل نمو في الاستهلاك يصل إلى 15%، مدفوعاً بنمو الطلب على حديد التسليح بنسبة 16% نتيجة استكمال المشروعات القومية في المدن الجديدة والبنية التحتية في مصر والزيادة الكبيرة المتوقعة لاستهلاك الصلب في ليبيا التي تصل الى 57% بعد تسوية الخلافات السياسية وتحسن الوضع الاقتصادي.

مصر

بعد أن استطاع الاقتصاد المصري خلال عام 2020 تحقيق نمو إيجابي بنحو 3.6% وذلك على عكس أغلب دول العالم التي حققت انكماش اقتصادي خلال هذا العام متأثرة بتداعيات جائحة كورونا، حققت مصر نمواً اقتصاديا عام 2021 بمعدل بلغ 3.3%، وقد ساهمت قطاعات البناء والقطاع الزراعي والعودة التدريجية للقطاع السياحي وتحسن التجارة الخارجية في الحفاظ على معدلات نمو إيجابية جيدة. وتشير توقعات صندوق النقد الدولي – وذلك قبل الغزو الروسي لأوكرانيا – إلى تحقيق مصر لنمو اقتصادي يبلغ معدله 5.9% خلال العام الجاري مدفوعاً بعودة جميع الأنشطة الاقتصادية منذ بداية عام 2022.

ومع البدء في عودة الأنشطة الاقتصادية عالمياً في 2021 لم يستطع العرض تلبية الطلب المتزايد في العديد من الأنشطة الاقتصادية مما تسبب في تضخم في أسعار أغلب المنتجات والخامات والطاقة، فعلي سبيل المثال قامت مصر برفع أسعار الكهرباء والبنزين والغاز الطبيعي للسيارات ومؤخراً أيضاً بالنسبة للمنتجين الصناعيين بنسبة 13.3٪ و3.2٪ و7.1٪ و28٪ على التوالي لتعكس جزئياً تأثير ارتفاع الأسعار العالمية على الأسعار المحلية.
كما انعكست جهود ضبط أوضاع المالية العامة المستمرة في مصر في انكماش عجز الميزانية، حيث انخفض عجز الموازنة العامة إلى إجمالي الناتج المحلي من 7.9٪ في عام 2020 إلى 7.4٪ في عام 2021، مدفوع بالإيرادات الحكومية الضريبية وغير الضريبية .

على مستوى قطاع الصلب أولاً: المنتجات الطولية

في عام 2021، تحسن الطلب على المنتجات الطولية (حديد التسليح – قطاعات الصلب) بنسبة 7٪ ليصل إلى 8 مليون طن، مقارنة بـ 7.5 مليون طن في عام 2020. وكانت القوة الدافعة وراء هذا النمو هي إطلاق مشاريع كبرى مثل القطار السريع (السخنة إلى العلمين)، والخط الرابع لمترو الأنفاق المونوريل والمدن الجديدة في العلمين والعاصمة الإدارية بالإضافة إلى العديد من المجمعات السكنية التي تخلق طلبًا قويًا على حديد التسليح. على الرغم من إصدار الحكومة لقانون البناء الجديد للبناء الخاص داخل القاهرة والمدن المزدحمة، فإن مساهمة شركات البناء الخاصة في نمو الطلب محدودة بسبب الافتقار إلى الجدوى الاقتصادية للبناء بموجب الشروط الجديدة. وقد ظلت واردات حديد التسليح منخفضة في عام 2021 عند 105 ألف طن، وكلها مخصصة لصناعة اسلاك السحب، بينما ظلت واردات حديد التسليح شبه معدومة، السبب الرئيسي هو فرض تعريفات مختلفة

تابع مصر

على الواردات وتوافر المنتجات المحلية في حين ظلت واردات قطاعات الصلب في حدود 200 ألف طن وذلك لاستخدامها في الكباري والمحاور الجديدة. في حين زادت صادرات حديد التسليح بنسبة بلغت حوالي 60% نتيجة لتحسن الطلب العالمي خاصة من أوروبا وآسيا. كل ذلك ساهم في نمو الإنتاج المحلي من منتجات الأطوال بحوالي 8% ليصل إلى 8.1 مليون طن عام 2021. ومن المتوقع أن يرتفع الطلب على منتجات الأطوال خلال العام الحالي 2022 بنسبة 12% ليصل إلى 8.9 مليون طن نتيجة للمشروعات القومية المذكورة أعلاه بالإضافة إلى مشروع "حياة كريمة" الذي يستهدف تطوير وتنمية جميع القرى المصرية.

ثانياً: مسطحات الصلب الساخن

أما بالنسبة للطلب على مسطحات الصلب الساخن، فقد انخفض الاستهلاك الظاهري لمسطحات الصلب بنسبة 9٪ إلى 1.421 مليون طن في عام 2021 مقابل 1.567 مليون طن في العام السابق بسبب وجود مخزون كبير تم استهلاك حوالي87 ألف طن منه خلال عام 2021. ويعود الطلب على المنتجات المسطحة إلى الطلب القوي من المشروعات الحكومية في قطاع البنية التحتية ولا سيما في المدن الجديدة وعلى رأسها العاصمة الجديدة بالإضافة إلى مدينة العلمين على البحر الأبيض المتوسط ومترو الأنفاق والإسكان الاجتماعي وتنمية سيناء. وقد انخفضت واردات مسطحات الصلب بنسبة 41٪ إلى 515 ألف طن في عام 2021 مقابل 873 ألف طن في عام 2020، مما ساعد المنتجين المحليين على زيادة إمداداتهم للسوق المحلي بحوالي 34٪ واستعادة

مصر

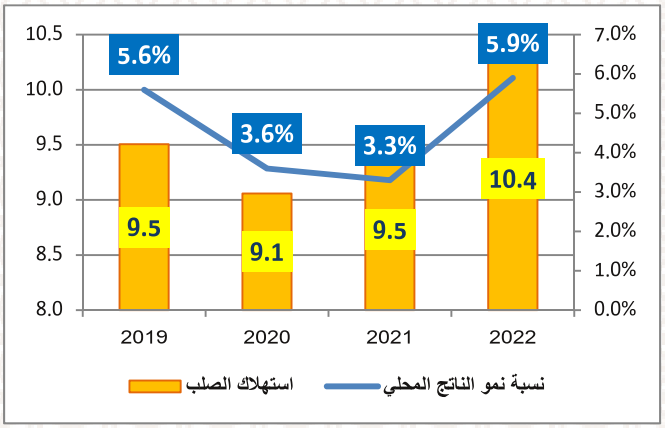

الكميات المفقودة بسبب الواردات. وعلى الجانب الآخر، سجلت صادرات مسطحات الصلب الساخن في عام 2021 أعلى مستوى لها في 15 عامًا عند 1089 ألف طن. السبب وراء هذه الزيادة الكبيرة في الصادرات هو ارتفاع الطلب في أوروبا والولايات المتحدة وآسيا والذي خلق فرص تصديرية كبيرة للمنتجين المحليين.

ثالثاً: توقعات الطلب خلال عام 2022

من المتوقع أن يرتفع الطلب على منتجات الصلب خلال عام 2022 بمعدل 10% ليصل إلى 10.4 مليون طن مقارنة بـ 9.5 مليون طن عام 2021، مدفوعاً باستمرار الانتعاش الاقتصادي والطلب القوي من المشروعات القومية الكبرى وزيادة الطلب من قطاع الإسكان، والعودة التدريجية للبناء من جانب الأهالي وشركات التنمية العقارية في ظل قانون البناء الجديد وذلك إلى جانب استمرار الطلب من القطاع الصناعي.

ليبيا

يشهد الاقتصاد الليبي حالة من عدم الاستقرار في ظل الظروف الاستثنائية للفترة الانتقالية التى تمر بها البلاد من هبوط وارتفاع غير طبيعي في معدلات النمو الاقتصادي وبالنظر إلى التقلبات الشديدة وعدم القدرة على التنبؤ بالبيئة الاقتصادية، فإن التوقعات الموثوقة لليبيا ليست ممكنة إلا على المدى القصير، ولكن بالنظر إلى التقدم الأخير في مفاوضات السلام الليبية وعودة إنتاج حقول النفط، إلى جانب ارتفاع أسعار النفط، فمن المأمول أن يتعافى الاقتصاد بشكل أسرع. ويتوقع صندوق النقد الدولي ان يستمر النمو الاقتصادي في ليبيا ولكن بمعدل أقل من عام 2021 ليصبح معدله 3.5% في 2022 بالمقارنة بمعدل نمو بلغ 177% عام 2021.

اما على مستوى صناعة الصلب فما يزال قطاع إنتاج الصلب في ليبيا يشهد تحديات الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد وأهمها غياب ثبات الاستقرار السياسي الذي يعد أحد أهم عوامل التنمية الاقتصادية بالدولة فغياب هذا العامل ابطأ تنفيذ العديد من مشاريع البنية التحتية الاستراتيجية بالدولة التي يعول عليها بأن تعطي حافز لزيادة إنتاج الصلب في ليبيا .

الى جانب ذلك شهد العام الماضي (2021) توقفات عديدة لخطوط الإنتاج بالشركة الليبية نتيجة عدم توفر الطاقة الكهربائية وامدادات الغاز الطبيعي بشكل كافي ، الأمر الذي حال دون تحقيق كامل مستهدفات الإنتاج المخطط إنتاجها خلال العام، وبصورة عامة بعد التوقعات بتسوية الخلافات السياسية وتحسن الوضع

ليبيا

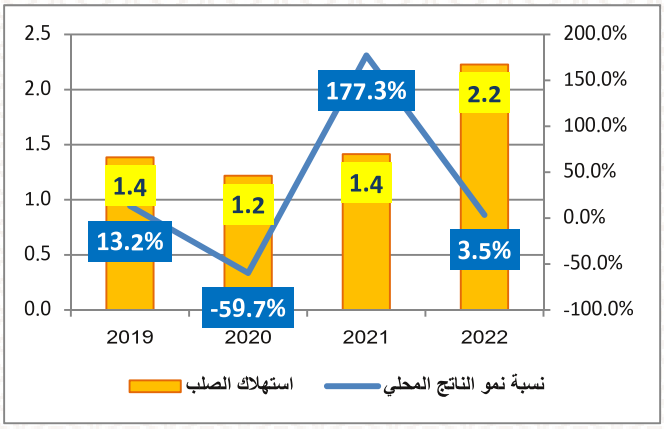

الاقتصادي ، فمن المتوقع أن يزداد الطلب على منتجات الصلب بالسوق الليبي من 1.4 مليون طن عام 2021 الى 2.2 مليون طن عام 2022 بزيادة 57% وخاصة حديد البناء وهذا ما يساعد الصناعة المحلية على زيادة إنتاجها من الصلب لتلبية الزيادة المتوقعة في الطلب.

تونس

شرعت الحكومة التونسية الى وضع استراتيجية تهدف للخروج تدريجياً من الأزمة الاقتصادية التي أدّت إلى تخفيض معدل النمو الاقتصادي الى نحو -9.3% عام 2020 مع تواصل الصعوبات لدى المؤسسات الصغرى والمتوسطة وارتفاع نسبة البطالة.

كما استمر تدهور الوضع الاقتصادي في عام 2021 وتصاعد المخاوف بسبب الأزمة السياسية التى تعيشها البلاد مع آثار جائحة كورونا التي تسببت بارتفاع نسبة البطالة وتراجع قطاعات حيوية، منها قطاع السياحة الذي يمثل نحو 14 في المئة من الناتج الإجمالي الخام، ويوظف نحو 400 ألف شخص. وبلغت نسبة البطالة خلال سنة 2021 نحو 18 في المئة، وتزايد حالة عدم التيقن مع اندلاع الحرب في أوكرانيا، وذلك بالسعي لاستعادة الثقة وإخراج الاقتصاد من دائرة الانكماش، فضلاً على الانطلاق في حوار تمهيدي بنّاء مع صندوق النقد الدولي حول برنامج الإصلاح الهيكلي الذي تم إعداده بهدف التوصل إلى اتفاق لبرنامج دعم مالي جديد يساعد على ضمان التوازنات المالية ويفتح الطريق أمام النفاذ إلى الأسواق المالية العالمية، ويقدم الدعم للقيام بالإصلاحات الضرورية.

وقد اتخذت الحكومة التونسية إجراءات عاجلة للمحافظة على النسيج المؤسساتي وتيسير العودة التدريجية للنشاط الاقتصادي وإعداد برنامج للإصلاح الهيكلي ومخطط للتنمية للفترة 2023-2025 لعودة النمو.

حيث شرعت الدولة باعتماد إجراءات استثنائية للتسريع في إنجاز المشاريع العمومية وتنشيط الاستثمار الخاص بالتقليص في آجال تنفيذ المشروعات العمومية واستئناف المعطلة منها وتشجيع المؤسسات، وبخاصة الناشئة. والعمل على تنشيط الاستثمارات الخاصة في القطاع الفلاحي باستغلال أراضي الدولة، وكذلك القطاع الصناعي علاوة على تنشيط الاستثمار في قطاعات الطاقة المتجددة وتعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد، وإطلاق كل مشاريع الإدارة الإلكترونية المحددة في إطار استراتيجية تونس الرقمية قبل نهاية عام 2022.

تونس

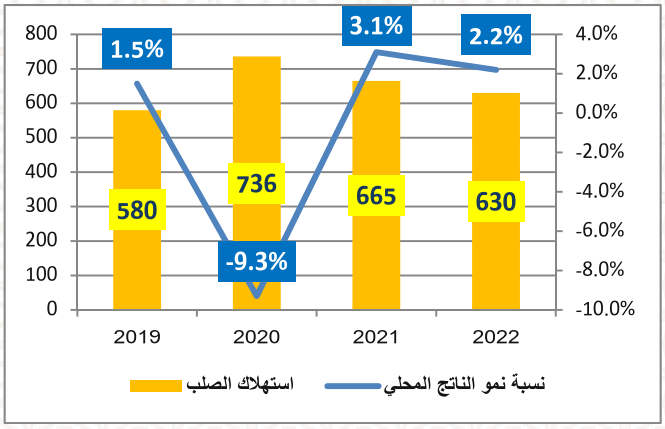

بالإضافة الى اعتبار الدولة القطاع الخاص شريكاً أساسياً في الاستثمار ودفع عملية التصدير حيث اعلنت الحكومة عن انها ستتحمل 50 في المئة من أقساط تأمين الصادرات نحو السوق الأفريقية جنوب الصحراء عن طريق صندوق ضمان مخاطر التصدير.

ورغم الوضع الاقتصادي الصعب التي تعيشه البلاد الا ان استهلاك الصلب لم يتأثر بصورة كبيرة حيث انخفض من 736 ألف طن عام 2020 الى 665 ألف طن عام 2021 بنسبة تراجع 9.6% والمتوقع ان يتراجع عام 2022 الى 630 الف طن وبنسبة -5.2%.

الجزائر

بعد الصدمتين اللتين أصابتا الاقتصاد الجزائري في وقت واحد عام 2020، وهما جائحة فيروس كورونا وهبوط أسعار النفط، ساهم تحسن أسعار النفط مع نهاية عام 2021 واستمرار ارتفاعها على خلفية الحرب في أوكرانيا، في إنعاش الوضع المالي في خزينة الجزائر. ذلك الإضافة إلى ارتفاع أسعار الغاز لأرقام قياسية منذ نهاية عام 2021 وحتى 2022 حيث انخفض عجز الميزانية التجارية للجزائر عام 2021 إلى 1 مليار و500 مليون دولار مقابل 10 مليارات دولار عام 2020 .

الجزائر

هذه الطفرة النفطية لم تعرفها البلاد منذ عام 2014، حيث لم يندرج هذا الارتفاع في حسابات الحكومة الحالية التي بنت ميزانيتها على سعر برميل في حدود 45 دولارًا ومن المتوقع عام 2022 ان تتخلص الدولة من العجز المالي، المذكور أعلاه، وتبشر بفائض تجاري، يعود إلى استئناف النشاط الاقتصادي وزيادة المنتجات المصدرة بالإضافة إلى ارتفاع أسعار جميع المنتجات وخاصة منتجات البترول والغاز.

وتخطط الجزائر لاستثمار 40 مليار دولار بين 2022 و2026 في استكشافات النفط والإنتاج والتكرير وكذلك استكشاف الغاز واستخراجه بالإضافة الى التوجه إلى تغيير قوانين الاستثمار وتقليص فاتورة الاستيراد، وتشجيع النشاط الزراعي على أمل خلق مصادر حقيقية للثروة والخروج نهائيًا من الاعتماد الكبير على عائدات النفط.

اما على مستوى استهلاك الصلب فقد شهد عام 2021

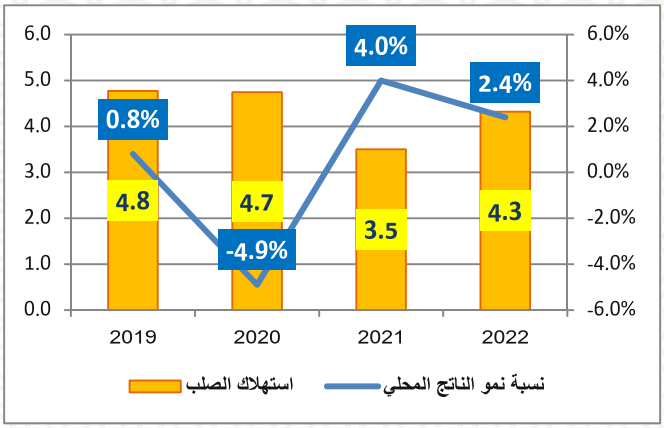

انخفاض ملحوظ وصل نسبته -26% بسبب انخفاض استهلاك حديد التسليح نظرا لتوقف بعض المشاريع واستهلاك فائض مخزون عام 2020 في عام 2021 وارتفاع كبير في صادرات حديد التسليح الذي وصل الى 1.4 مليون طن ، اما على مستوى مسطحات الصلب فقد شهد ارتفاع عام 2021 مقارنة بعام 2020.

ولكن من المتوقع ان يرتفع استهلاك الصلب عام 2022 بنسبة 23% ليصل الى 4.3 مليون طن.

المغرب

بعد انكماش قدره 6.3% عام 2020، حقق الاقتصاد المغربي نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.2% عام 2021، وهو ثاني أعلى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بعد ليبيا.

يعزى ذلك النمو إلى "حملة التطعيم الناجحة" ضد كوفيد-19، إلى جانب "استمرار التحفيز المالى والنقدي، وتعافى الصادرات، وانتعاش التحويلات النقدية، وجنى محصول زراعي استثنائى بعد عامين من الجفاف".، وما صاحب كلَ ذلك من سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة واستمرار التحفيز المالى والنقدي، وانتعاش التحويلات النقدية، كل هذه العوامل تُعد الدوافع الرئيسية لتحقيق المغرب لتعافٍ ملحوظ من الأزمة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

ساهم ذلك في انتعاش الإيرادات العمومية الذي مكن الحكومة المغربية من تقليص العجز في ميزانيتها، واعتمدت الحكومة في الغالب على الأسواق المحلية لتغطية احتياجاتها التمويلية.

وبعد التحسن الملحوظ في عام 2021، يتوقع أن ينمو الاقتصاد المغربي بنسبة طفيفة تبلغ 1.1% في عام 2022 نتيجة لتراجع الإنتاج الزراعي المتوقع بسبب الجفاف بالإضافة الى تأثير الحرب الروسية الاوكرانية على أسعار المواد الأولوية والنفطية التي يستوردها المغرب، كما سوف تؤثر الحرب بشكل غير مباشر على المغرب عبر الأسواق الشريكة مثل الدول الأوروبية، إلا إنه يتوقع أيضاً حدوث تسارع تدريجي بدءاً من عام 2023.

المغرب

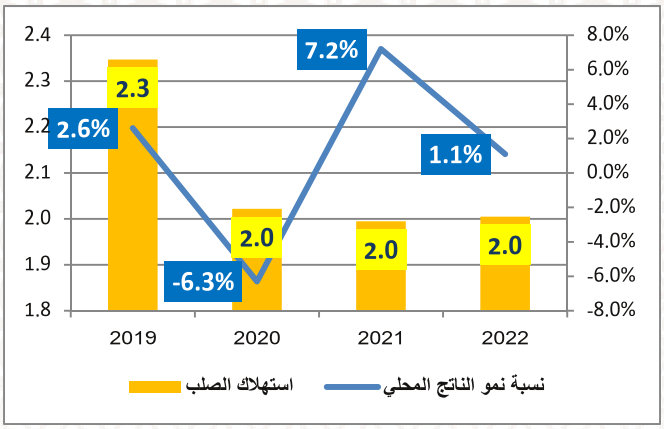

بالنسبة لقطاع الصلب، فبالرغم من تمديد اجراءات الحماية على استيراد الحديد حتى عام 2023 مازالت الكميات المستوردة من منتجات الأطوال ومسطحات الصلب المدرفلة على الساخن شبه ثابتة مع الثبات النسبي في استهلاك الصلب في البلاد عند حوالي 2 مليون طن حتى عام 2022.

منطقة دول شرق البحر المتوسط

مازالت منطقة شرق المتوسط تتسم بعدم الوضوح حيث شهدت المنطقة العديد من التحديات منها انتشار فيروس كورونا حيث تعد دول العراق والاردن ولبنان أكثر الدول العربية اصابة بالفيروس.

ولكن بعد تعافي اسعار النفط من المتوقع ان تقود العراق المنطقة حيث شهد الاقتصاد العراقي تعافيا ملموسا عام 2021 نتيجة تحسن الوضع الصحي مع زيادة النشاط الاقتصادي غير النفطي اما في عام 2022 فمن المتوقع ان يرتفع النمو الاقتصادي للعراق الى 9.5% نتيجة ارتفاع اسعار النفط خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية حيث تشكل عائدات النفط قرابة (42%) من الناتج المحلي الإجمالي والادرن بمعدل نمو 2.5% عام 2022.

وعلى جانب استهلاك الصلب فمن المتوقع ان يصل استهلاك الصلب في المنطقة 6.1 مليون طن بزيادة 8% عن استهلاك عام 2021 تتصدرهم العراق بحجم استهلاك 3.5 مليون طن بزيادة 11% والاردن بحجم استهلاك 1.1 مليون طن وبزيادة 15%.

منطقة شرق البحر المتوسط

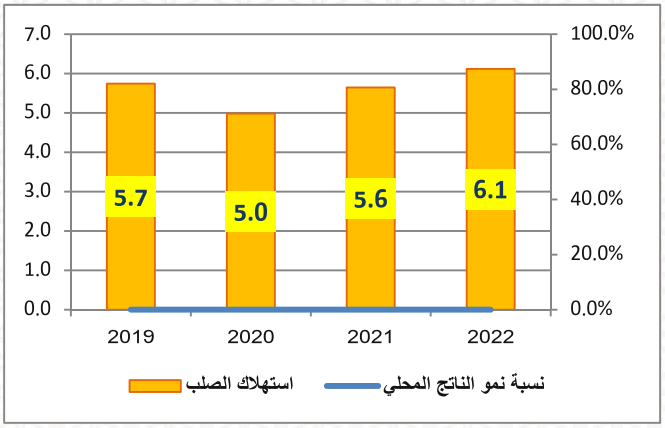

الاتحاد العربي للحديد والصلب
اللجنة الاقتصادية

الاردن

في عام 2021 ساعدت السياسات السليمة في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتمضي الحكومة على المسار الصحيح نحو تقليص العجز الأولي بنسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021.

حيث ساهم قطاع الخدمات والقطاع الصناعي في تعافي النمو الاقتصادي خلال عام 2021، إلا أن العديد من القطاعات الفرعية لم تصل إلى أدائها المعهود قبل وقوع الجائحة حيث كان النمو في قطاع الخدمات معتمداً على التمويل والتأمين، فضلاً عن قطاعات الخدمات الحكومية، حيث أسهم كل منهما بنحو 60 و25 في المائة من نمو الخدمات، على التوالي وقد اعتمد نمو القطاع الصناعي على التعدين والمحاجر وصناعة الملابس والصناعات الكيميائية. وقد انعكس ذلك إيجاباً على قيمة الصادرات الوطنية خلال عام 2021 بنسبة 15.8 % مقارنة بعام 2020.

توقع صندوق النقد الدولي أن يتسارع النمو الاقتصادي الحقيقي للأردن في عام 2022 مسجلاً 2.4% مع زيادة زخم التعافي، وعودة السياحة إلى مستويات قريبة من مستويات ما قبل جائحة كورونا من خلال منح دور أكبر للقطاع الخاص كمحرك للنمو، وتنويع الأنشطة الاقتصادية والتركيز على تحفيز الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية.

وبدأ عام 2022 ببعض مشاريع البنية التحتية وأبرزها إطلاق مشروعي تحلية ونقل المياه (الناقل الوطني)، والمرحلة الأولى من مشروع شبكة سكة الحديد الوطنية بالإضافة الى موافقة اللجنة العليا للشراكة بين القطاعين العام والخاص على السير بإجراءات طرح عطاءين لمشروع تطوير وبناء 15 مدرسة لوزارة التربية والتعليم، ومشروع إنشاء المباني

الاردن

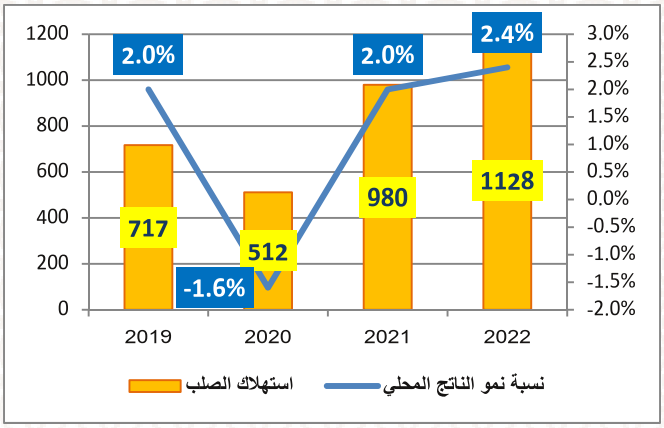

وساحات الشحن والركاب للمعبر الحدودي البري الجديد لجسر الملك حسين، المدرجين في برنامج أولويات عمل الحكومة الاقتصادي 2021 - 2023.

وتضح ذلك في استهلاك الصلب حيث تراجع الاستهلاك بنسبة 28.5% عام 2020 ومع التعافي التدريجي عام 2021 وصل الى 980 الف طن ومن المتوقع في ظل المشروعات التي طرحتها الحكومة الاردنية ان يرتفع استهلاك الصلب في البلاد الى 1.128 مليون طن وبنسبة زيادة 15%.

العراق

مر الاقتصاد العراقي خلال السنوات الاخيرة بظروف اقتصادية صعبة نتيجة تفاقم الاختلالات الهيكلية والازمة الصحية العالمية. فقد عجزت الدولة عن تقديم موازنة 2020 واقرارها نتيجة انهيار اسعار النفط وتراجع الايرادات النفطية الى دون الربع في بعض الشهور.

وفي عام 2021 شهد الاقتصاد العالمي تعافيا ملموسا نتيجة تحسن الوضع الصحي وارتفاع معدلات التطعيم حول العالم وتراجع الاصابات بكوفيد-19. وقد بدأ النمو الاقتصادي في العراق بالتعافي تدريجيًا في أعقاب الانكماش الذي اصابه نتيجة جائحة كورونا خلال العام الماضي، ويعود ذلك جزئيا الى زيادة النشاط الاقتصادي غير النفطي.

اما تعافي القطاع النفطي فقد كان له الاثر الابرز في تغيير مسار الاقتصاد العراقي، ومن المتوقع أن يؤدي التحسن في ظروف سوق النفط العالمية إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى المتوسط وتحقيق فوائض مالية تسهم في تقليص الديون المتراكم ، كما زادت حصة العراق النفطية نتيجة رفع اوبك الحصص الانتاجية للدول الاعضاء تدريجيا مما انعكس على زيادة الناتج المحلي الاجمالي ليصل الى 5.9% عام 2021.

ورغم تحسن الأوضاع الاقتصادية في العراق تدريجيا مع تعافي أسواق النفط الدولية، الا ان هذا الانتعاش محفوف بالمخاطر الرئيسية التي تشكلها المعوقات الهيكلية.

ومن المتوقع أن يتعافى الاقتصاد تدريجياً على خلفية ارتفاع أسعار النفط خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية الاوكرانية وزيادة حصص إنتاج تحالف "اوبك+" التي من المقرر إلغاؤها تدريجياً عام 2022.

وسيكون الناتج المحلي الإجمالي النفطي المحرك الرئيسي للنمو على المدى المتوسط. ورغم توقعات تحسن الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، لكنه سيبقى بمتوسط نمو أقل من (3%) خلال الاعوام (2021 -2023) بسبب التحديات التي يواجها الاقتصاد العراقي وفي مقدمتها نقص المياه والطاقة

العراق

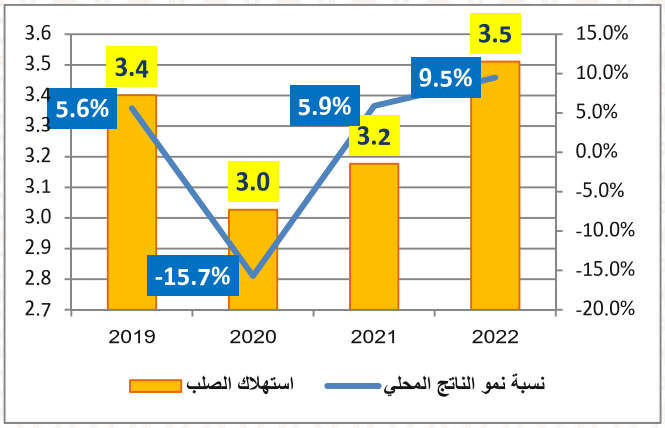

الكهربائية والتي تؤثر على الزراعة والصناعة.

اما على مستوى استهلاك الصلب بعد التراجع الكبير في استهلاك الصلب عام 2020 بنسبة 11.7% ارتفع استهلاك الصلب عام 2021 بنسبة 6.6% نتيجة الى عودة الحياة الى شبه طبيعتها في البلاد مصحوبة بتعافي اسعار النفط التي ساعدت الدولة على انجاز المشروعات المتوقفة بسبب جائحة كورونا ونقص السيولة والمتوقع ان يتحسن أكثر استهلاك الصلب بنسبة 9.3% ليصل الى 3.5 مليون طن عام 2022 مع توقيع عدة مشروعات ضخمة للبنية التحتية بتكلفة تُقدر بنحو 400 مليون دولار ومشروعين للطرق و3 مشاريع كبرى للإسكان.

النمو الاقتصادي المنطقة العربية

الدولة / المنطقة	2019	2020	2021	2022
اجمالي مجلس التعاون الخليجي	**0.7%**	**-4.8%**	**2.7%**	**5.9%**
السعودية	0.3%	-4.1%	3.2%	7.6%
الامارات	3.4%	-6.1%	1.6%	6.2%
عمان	0.9%	-0.8%	-2.8%	5.6%
قطر	0.7%	-3.6%	1.5%	3.4%
البحرين	2.2%	-4.9%	2.2%	3.3%
الكويت	-0.6%	-8.9%	1.3%	8.2%
اجمالي شمال أفريقيا	**4.2%**	**-1.4%**	**11.8%**	**4.3%**
مصر	5.6%	3.6%	3.3%	5.9%
الجزائر	0.8%	-4.9%	4.0%	2.4%
المغرب	2.6%	-6.3%	7.2%	1.1%
تونس	1.5%	-9.3%	3.1%	2.2%
ليبيا	13.2%	-59.7%	177.3%	3.5%
اجمالي شرق البحر المتوسط				
الأردن	2.0%	-1.6%	2.0%	2.4%
سوريا				
العراق	5.6%	-15.7%	5.9%	9.5%
لبنان				
اليمن	1.4%	-8.5%	-2.0%	1.0%
اجمالي المنطقة العربية	**2.0%**	**-4.2%**	**4.3%**	**5.4%**
العالم	**2.9%**	**-3.1%**	**6.1%**	**3.6%**

المصدر: صندوق النقد الدولي

استهلاك الصلب في المنطقة العربية

الدولة / المنطقة		2019 الاطوال	2019 مسطحات الصلب	2019 الإجمالي	2020 الاطوال	2020 مسطحات الصلب	2020 الإجمالي	2021 الاطوال	2021 مسطحات الصلب	2021 الإجمالي	2022 الاطوال	2022 مسطحات الصلب	2022 الإجمالي
اجمالي مجلس التعاون الخليجي	بالألف طن	14,282	6,016	20,298	13,100	6,056	19,156	12,426	6,078	18,504	13,720	6,321	20,041
	% النمو				-8%	1%	-6%	-5%	0%	-3%	10%	4%	8%
السعودية	بالألف طن	6,668	3,779	10,447	7,568	3,750	11,318	7,352	3,700	11,052	7,552	3,750	11,302
	% النمو				13%	-1%	8%	-3%	-1%	-2%	3%	1%	2%
الامارات	بالألف طن	4,509	1,720	6,229	3,189	1,872	5,061	2,661	1,935	4,596	2,882	2,104	4,986
	% النمو				-29%	9%	-19%	-17%	3%	-9%	8%	9%	8%
عمان	بالألف طن	1,072	432	1,504	910	346	1,256	946	373	1,319	988	390	1,378
	% النمو				-15%	-20%	-16%	4%	8%	5%	4%	5%	4%
قطر	بالألف طن	828	-	828	740	-	740	713	-	713	760	-	760
	% النمو				-11%		-11%	-4%		-4%	7%		7%
البحرين	بالألف طن	79	5	84	58	5	63	76	5	81	107	5	112
	% النمو				-27%	0%	-25%	31%	0%	28%	42%	-	39%
الكويت	بالألف طن	1,126	80	1,206	635	83	718	678	65	743	1,431	72	1,503
	% النمو				-44%	4%	-40%	7%	-22%	3%	111%	11%	102%
اجمالي شمال أفريقيا	بالألف طن النمو %	15,925	2,667	18,592	15,165	2,618	17,783	14,357	2,676	17,033	16,692	2,878	19,570
					-5%	-2%	-4%	-5%	2%	-4%	16%	8%	15%
مصر	بالألف طن	8,180	1,326	9,506	7,459	1,600	9,059	7,970	1,488	9,458	8,887	1,500	10,387
	% النمو				-9%	21%	-5%	7%	-7%	4%	12%	1%	10%
الجزائر	بالألف طن	4,170	603	4,773	4,313	435	4,748	3,003	498	3,501	3,720	600	4,320
	% النمو				3%	-28%	-1%	-30%	14%	-26%	24%	20%	23%
المغرب	بالألف طن	1,878	469	2,347	1,626	396	2,022	1,595	400	1,995	1,605	400	2,005
	% النمو				-13%	-16%	-14%	-2%	1%	-1%	1%	0%	1%
تونس	بالألف طن	453	127	580	580	156	736	540	125	665	505	125	630
	% النمو				28%		27%	-7%		-10%	-6%		-5%
ليبيا	بالألف طن	1,244	142	1,386	1,187	31	1,218	1,249	165	1,414	1,975	253	2,228
	% النمو				-5%	-78%	-12%	5%	432%	16%	58%	53%	58%
اجمالي الشرق الأوسط	بالألف طن	19,000	7,045	26,045	17,175	6,964	24,139	17,107	7,043	24,150	18,812	7,348	26,160
اجمالي شرق البحر المتوسط	بالألف طن	4,718	1,029	5,747	4,075	908	4,983	4,681	965	5,646	5,092	1,027	6,119
	% النمو				-14%	-12%	-13%	15%	6%	13%	9%	6%	8%
الأردن	بالألف طن	654	63	717	462	50	512	915	65	980	1,053	75	1,128
	% النمو				-29%	-21%	-29%	98%	30%	91%	15%	15%	15%
سوريا	بالألف طن	141	109	250	139	98	237	125	103	228	131	103	234
	% النمو				-1%	-10%	-5%	-10%	5%	-4%	5%	0%	3%
العراق	بالألف طن	2,830	571	3,401	2,519	508	3,027	2,644	533	3,177	2,922	589	3,511
	% النمو				-11%	-11%	-11%	5%	5%	5%	11%	11%	11%
لبنان	بالألف طن	707	225	932	637	202	839	669	212	881	655	208	863
	% النمو				-10%	-10%	-10%	5%	5%	5%	-2%	-2%	-2%
اليمن	بالألف طن	386	61	447	318	50	368	328	52	380	331	52	383
	% النمو				-18%	-18%	-18%	3%	4%	3%	1%	0%	1%
اجمالي الدول العربية	بالألف طن	34,924	9,712	44,637	32,340	9,582	41,922	31,464	9,719	41,183	35,504	10,226	45,730
اجمالي المنطقة العربية	بالألف طن	34,924	9,712	44,637	32,340	9,582	41,922	31,464	9,719	41,183	35,504	10,226	45,730
	% النمو				-7%	-1%	-6.1%	-3%	1%	-1.8%	13%	5%	11%

ملحوظة: البيانات أعلاه هي البيانات التي تم ارسالها من السادة اعضاء اللجنة وهي تشمل الآتي:

- بالنسبة للأطوال: استهلاك حديد التسليح وقطاعات الصلب
- بالنسبة لمسطحات الصلب: استهلاك مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن فقط

انتاج الصلب الخام في المنطقة العربية

الدولة / المنطقة		2019	2020	2021	2022
اجمالي مجلس التعاون الخليجي	بالألف طن	**17,849**	**14,946**	**16,047**	**16,260**
	السنوي %		**-16%**	**7%**	**1%**
السعودية	بالألف طن	8,191	7,775	8,700	8,000
الامارات	بالألف طن	3,327	2,722	2,997	3,200
عمان	بالألف طن	2,000	2,000	2,000	2,000
قطر	بالألف طن	2,581	1,229	1,000	1,060
البحرين	بالألف طن	700	700	700	700
الكويت	بالألف طن	1,050	520	650	1,300
اجمالي شمال أفريقيا	بالألف طن	**10,761**	**11,537**	**15,398**	**15,580**
	السنوي %		**7%**	**33%**	**1%**
مصر	بالألف طن	7,257	8,229	10,294	9,680
الجزائر	بالألف طن	2,300	2,400	4,000	4,500
المغرب	بالألف طن	500	320	350	350
تونس	بالألف طن	50	50	50	50
ليبيا	بالألف طن	654	538	704	1,000
اجمالي شرق البحر المتوسط	بالألف طن	**350**	**350**	**300**	**350**
	السنوي %		**0%**	**-14%**	**17%**
الأردن	بالألف طن	350	350	300	350
اجمالي المنطقة العربية	بالألف طن	**28,960**	**26,833**	**31,745**	**32,190**
	السنوي %		**-7%**	**18%**	**1%**

الشركات الاعضاء في اللجنة الاقتصادية

- مجموعة حديد عز - مصر (رئيس اللجنة)
- شركة كويت ستيل - الكويت (نائب الرئيس)
- حديد سابك - السعودية
- مجموعة ايميتال - الجزائر
- حديد الامارات - الامارات
- قطر ستيل - قطر
- الشركة الليبية للحديد والصلب - ليبيا
- حديد الاردن - الاردن
- فولاذ البحرين - البحرين
- فولاذ تونس - تونس
- الشركة المغربية للصلب - المغرب
- الشركة العامة للحديد والصلب - العراق
- الامانة العامة - الاتحاد العربي للحديد والصلب

المناطق

- مجلس التعاون الخليجي : السعودية - الامارات - عُمان - قطر - البحرين - الكويت
- شمال افريقيا : مصر - ليبيا - تونس - الجزائر - المغرب
- شرق البحر المتوسط : الاردن - العراق - سوريا - لبنان - اليمن

الاتحاد العربي للحديد والصلب

اللجنة الاقتصادية

General Secretariat
P.O. Box 04 Chéraga - Algeria
Tel: + 21323304221
Fax: + 21323304254
Email: relex@solbarab.org
www.aisusteel.org

Cairo Regional Office
P.O. Box: 515 Dokki - Giza - Egypt
Tel: + 20233356219
Fax: + 20233374790
Email: aisucairo@solbarab.org

© 1971- 2022 Arab Iron and Steel Union, all rights reserved
www.aisusteel.org